

## تحرك عاجل

### محاكمة سياسيين معارضين أمام محكمة خاصة

في يوليو/تموز 2021، أُحيل السياسيون والنشطاء المصريون: زياد العليمي، وحسام مؤنس، وهشام فؤاد، إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بعد توجيه تهمة باطلة إليهم على خلفية أنشطتهم السياسية السلمية. ولا يزالون مُحتجزين في مجمع سجون طرة، بعدما أمضوا أكثر من عامين رهن الحبس الاحتياطي التعسفي. وفي 14 يوليو/تموز 2021، أيدت محكمة النقض قرار إحدى المحاكم الأدنى درجة بإدراج زياد العليمي في "قائمة الإرهاب"، لتمنعه من المشاركة في العمل السياسي والسفر لمدة خمسة أعوام.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

أحيل محامي حقوق الإنسان، والنائب السابق في مجلس الشعب (البرلمان)، زياد العليمي، والصحفي والسياسي حسام مؤنس، والناشط النقابي والسياسي الاشتراكي هشام فؤاد، وثلاثة آخرون إلى المحاكمة، في يوليو/تموز 2021، أمام محكمة أمن الدولة طوارئ؛ لاتهامهم بـ "تشر أخبار كاذبة من شأنها

إضعاف هيبة الدولة والإضرار بأمنها القومي وتكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس"، وذلك في القضية رقم 957 لعام 2021.

وتعتبر منظمة العفو الدولية الثلاثة سجناء رأي، استُهدِفُوا لمجرد أنشطتهم السياسية السلمية؛ فلا يزالون مُحتجزين منذ يوليو/تموز 2019 رهن الحبس الاحتياطي، ويُحرَمون من الحق في الطعن ضد قانونية احتجازهم. وفي 23 يونيو/حزيران و6 يوليو/تموز 2021، استجوبت نيابة أمن الدولة العليا زياد العليمي بشأن تعليقات له على مواقع التواصل الاجتماعي، ومقالات رأي يعود بعضها إلى 2013. واستجوبت النيابة، في 28 يونيو/حزيران 2021، حسام مؤنس وهشام فؤاد الذي استُجوبَ بشأن آرائه السياسية، ونشاطه في مجال حقوق العمال، ومنشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي 10 يوليو/تموز 2021، أُضرب عن الطعام، احتجاجاً على احتجازه التعسفي، ثم أنهاه بعد 16 يوماً، بسبب مشكلات صحية؛ ونقلته سلطات السجن إلى زنزانه انفرادية، انتقاماً منه لإضرابه عن الطعام.

وأُرجِنَت محاكمتهم التي بدأت في 15 يوليو/تموز 2021، إلى 17 أغسطس/آب 2021، بعد طلبات من محامي الدفاع بالإطّلاع على ملف القضية الذي يتجاوز عدد صفحاته 2000 ونسخه. ومنع رئيس هيئة المحكمة الصحفيين المستقلين من حضور جلسات المحاكمة. ووفقاً لمصدر كان حاضراً في أثناء المحاكمة، تألفت أدلة النيابة من مقالات للمتهمين، ولقاءات إعلامية أُجريت معهم بشأن حقوق الإنسان والوضع السياسي في مصر. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، وهي محكمة خاصة تعمل حينما تكون حالة الطوارئ سارية في البلاد، جائزة من حيث المبدأ، ولا يمكن استئناف أحكامها وتخضع فقط لتصديق رئيس الجمهورية لتصبح نهائية. وقبل بدء محاكمتهم بيوم واحد، أيدت محكمة النقض القرار التعسفي الذي أصدرته محكمة أدنى درجة بإدراج زياد العليمي في "قائمة الإرهاب".

ومن ثم، نهيب بفخامتكم أن تُفرجوا عن زياد العليمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد فوراً، ومن دون قيد أو شرط؛ إذ أن احتجازهم يُعدّ تعسفياً ويستند فقط إلى ممارستهم السلمية لما يتمتعون به من حقوق الإنسان. وندعو فخامتكم أيضاً إلى أن تعملوا على إسقاط التهم الموجهة إلى الثلاثة، والتراجع عن قرار ضم زياد العليمي إلى "قائمة الإرهاب". وإلى حين الإفراج عنهم، نحثكم على أن تضمنوا حصولهم على الرعاية الصحية الملائمة، واحتجازهم في ظل أوضاع تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

وَتَقَّت منظمة العفو الدولية اعتقال 15 شخصاً في القضية رقم 930 لعام 2019، والمعروفة باسم قضية "خلية الأمل". وكان من بين المُستهدفين **زياد العليمي**، النائب السابق في مجلس الشعب (البرلمان)، ومحامي حقوق الإنسان، وأحد قيادات "الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"؛ والصحفي **حسام مؤنس**، المتحدث باسم حزب "التيار الشعبي" اليساري؛ والصحفي والناشط النقابي والسياسي الاشتراكي **هشام فؤاد**، إضافة إلى 12 شخصاً آخرين اعتُقلوا في تواريخ منفصلة ما بين 9 يونيو/حزيران و11 يوليو/تموز 2019. وتعرّض سبعة، على الأقل، من هؤلاء المُعتقلين للاختفاء القسري، في حين أن ما لا يقل عن ثمانية تعرّضوا للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الصعق بالصددمات الكهربائية، والضرب، والتهديد. وتعلم منظمة العفو الدولية أنه يجري التحقيق مع 105 أشخاص في القضية نفسها، ولا يزال معظمهم مُحجزين احتياطياً على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بشأن تهم لا أساس لها من قبيل "مساعدة جماعة إرهابية"، و"الانتماء إلى جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، إلى جانب تهم أخرى. وتتعلق القضية بممارسة أنشطة مشروعة، بما في ذلك المشاركة في الشؤون العامة، والتعبير السلمي، والدفاع عن حقوق الإنسان. وقد كُشف النقاب عن القضية في 25 يونيو/حزيران 2019، عندما أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها أنها تمكنت من اكتشاف "مخطط عدائي أعدته قيادات جماعة 'الإخوان المسلمين' المنفية، بالتنسيق مع القوى السياسية المدنية [داخل مصر] لاستهداف الدولة ومؤسساتها". ويشير البيان إلى اعتقال عدد غير مُحدد من الأشخاص داخل مصر، من بينهم ثمانية ذكرهم البيان بالاسم. وترى منظمة العفو الدولية أن اعتقال ومحاكمة زياد العليمي وهشام فؤاد وحسام مؤنس تتعلق على نحو مباشر بخططهم لتوحيد صفوف الأحزاب المدنية قبل الانتخابات البرلمانية، التي أُجريت بين أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020.

ويواجه زياد العليمي أربع دعاوى جنائية منفصلة على خلفية نشاطه السياسي؛ إضافة إلى القضيتين رقم 930 لعام 2019 و957 لعام 2021 المذكورتين آنفاً، ضمنته دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة مع 12 مُعتقلاً آخرين، إلى "قائمة الإرهاب" لمدة خمسة أعوام، في 18 أبريل/نيسان 2020، على خلفية القضية رقم 571 لعام 2020. وتشتمل تداعيات هذا القرار على منع الأفراد من السفر، وتجميد أصولهم، وحظر أنشطتهم السياسية. وفي 2 يونيو/حزيران 2020، أيّد قاضٍ بمحكمة أعلى درجة الحكم

بإدانتته وسجنه لمدة عام واحد، في إطار قضية رابعة (برقم 684 لعام 2020)، لإجراء "هيئة الإذاعة البريطانية" (بي بي سي) الناطقة باللغة العربية حديثاً معه حول وضع حقوق الإنسان في مصر.

وكانت سلطات سجن ليمان طرة تحرم زياد العليمي من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة؛ فوفقاً لسجلاته الطبية، كان يعاني زياد من داء الساركويد (ورم حُبِّيبي) والربو، وارتفاع ضغط الدم، والنوع الثاني من السكري قبل اعتقاله. وقال طبيب على دراية بسجله الطبي وحالته إن حالته الصحية لم تتأبَع بانتظام خلال سجنه، إذ تُواصل سلطات السجن رفضها لطلبات أسرته ومحاميه للسماح له بإجراء الفحوصات الطبية لوصف العلاج المناسب له. ونقلت سلطات السجن زياد العليمي مرة واحدة فقط إلى مرفق خارجي للكشف عليه في يناير/كانون الثاني 2020، لكنها رفضت الإفصاح عن نتائج الكشف لأسرته أو أطبائه الشخصيين؛ ولم تُجرَ له جميع الفحوصات الطبية التي نصح بها أطبؤه. ويُحرَم زياد العليمي أيضاً من تلقي الأدوية المناسبة لعلاج الانصباب التأموري، وهو مرض بالقلب أُصيب به في السجن، بحسب مصادر مُطلّعة. وقد تتعرَّض الحالة الصحية لزياد العليمي لمزيد من التدهور، ما لم تُشخَّص وتُعالج على نحو صحيح. ويُحتَجَز داخل زنزانه ضيقة، مع إمكانية ضئيلة للحصول على قدر كافٍ من التهوية والإضاءة، والتريُّض؛ ويُمنَع أيضاً من التعامل مع غيره من نزلاء السجن، ويُسمَح فقط له بالخروج يومياً من زنزانه للسير بمفرده لمدة ساعة واحدة.

ويُحتَجَز الآلاف رهن الحبس الاحتياطي في مصر لمدة أشهر وأعوام في بعض الأحيان، على خلفية تهمة متعلقة بالإرهاب، وتستند في كثير من الحالات إلى تحقيقات الشرطة وحدها. وأُجري تعديل على القانون رقم 8 لعام 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين في فبراير/شباط 2020، ما يجيز للنائب العام أن يقدم للمحاكم قوائم بالكيانات والشخصيات الذين يصنفهم كـ "إرهابيين"، بغض النظر عن حقيقة وقوع "العمل الإرهابي" المزعوم، وبالاستناد إلى "تحريرات أو معلومات الشرطة" فقط. وأضيف زياد العليمي إلى "قائمة الإرهاب" في غياب أي جلسات محكمة أو إجراءات وفق الأصول القانونية.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 سبتمبر/أيلول 2021**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: زياد العليمي، وهشام فؤاد، وحسام مؤنس

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/2723/2020/ar/>